



لقد صدمتنا جائحة كوفيد-19 جميعاً. ومع ذلك، فالصدمة الأشد وطأة أصابت من يعانون فعلياً من عدم الإنصاف الناجم عن الفقر، والعرق، والجنس، وقلة التعليم، والمهنة، وسوء حالة المهاجرين، والإعاقة، والتمييز، لأنهم في الغالب هم الأكثر عرضة للإصابة بالمرض، والأقل قدرة على الحصول على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، والأشد تضرراً من العواقب الوخيمة للتدابير التي فرضت لاحتواء الجائحة.

من المحزن، أن جائحة كوفيد-19 ليست هي المشكلة الصحية الوحيدة التي لها تأثير خطير على المحرومين اجتماعياً أو اقتصادياً أو جغرافياً. إن عدم الإنصاف يقوض جهودنا الرامية إلى حفظ الصحة للجميع وتعزيزها وتحسينها، ويهدد أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

إن هذه التفاوتات ليست بالأمر الجديدة. فبرغم الإنجازات الرائعة التي تحققت في تحسين الصحة، ومأمول العمر المتوقع، والحد من الوفيات المبكرة، فإن هذه الإنجازات لم تحظ بها مختلف شرائح المجتمع على قدم المساواة، سواء داخل الدولة أو بين الدول وبعضها.

وتوجد اختلافات واضحة في كل مرحلة عمرية، تشمل السنوات الأولى من العمر ومرحلة الشباب.

على سبيل المثال، تتداخل أوجه التفاوت بين الجنسين، والتمييز على أساس العمر أو الجنس أو العرق أو الإعاقة، مع انخفاض الحصائل التعليمية، وارتفاع معدلات الحرمان المادي، وانعدام الأمن في الدخل و/أو خطر الوقوع بين براثن الفقر، وهذا يفاقم مشاكل الحرمان. وينعكس ذلك في عدم تكافؤ الفرص في التمتع بحياة صحية و/أو عدم الإنصاف في الحصول على الخدمات الصحية.



في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، فإننا نواجه تحديات جديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تفشي الوباء. نحن ملتزمون بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تفشي الوباء. نحن ملتزمون بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تفشي الوباء.



هناك ضرورة لحلول مختلفة للتصدي للتحديات الرئيسية التي تعوق نجاحنا. وعلينا أيضاً اغتنام الفرص لتسريع وتيرة التقدم. ويشمل ذلك الحد من أوجه عدم الإنصاف الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان، وتحسين الإنصاف بين الجنسين، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود. ويشمل أيضاً حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على النظم العامة، لتمكين جميع أفراد المجتمع من تحقيق كامل إمكاناتهم، وضمان رفاههم خلال الفترات الصعبة.

وما جائحة كوفيد-19 إلا أحدثت مثال على تركيز منظمة الصحة العالمية الشديد على تحقيق الصحة للجميع، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حتى يستطيع الناس تحقيق إمكاناتهم الصحية الكاملة، والتغلب على العقبات التي تحول دون حصولهم على خدمات صحية عالية الجودة ومتاحة للجميع في كل مكان.

إن ضمان الشمولية والإنصاف في مجال الصحة أمر محوري في الوفاء بالالتزاماتنا العالمية المحددة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وأهداف التنمية المستدامة مترابطة وتدعم البلدان لتحقيق هذه الأهداف؛ ويعني شعار "عدم تخلف أحد عن الركب" أن يتعاون الجميع معاً وهذا يشمل المجتمعات المحلية. ويسهم العمل المشترك بشأن أهداف التنمية المستدامة - مثل معالجة الأسباب الجذرية للإقصاء والفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان أمن الطعام والغذاء، وضمان الحصول على التعليم الجيد والعدل والتعلم مدى الحياة، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، فضلاً عن مكافحة تغير المناخ من خلال حماية البيئة - في تحقيق الإنصاف في مجال الصحة على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.



والدليل واضح: فإن إعطاء كل من الفتيات والفتيان بدايةً جيدة في الحياة على قدم المساواة مع الاهتمام بالصحة على مدار الحياة أمران ضروريان لتوليد مكاسب الرفاهية والتنمية والاستدامة والصمود لمجتمع اليوم والأجيال القادمة. وتعد التغطية الصحية الشاملة، القائمة على الرعاية الصحية الأولية، ونظم الحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً للحفاظ على صحة وإنتاجية المجتمع

بأسره، وتمكين البلدان من إعادة البناء على نحو أفضل من جراء الجائحة، وتحسين التأهب لمواجهة فاشيات الأمراض في المستقبل والمصدات الصحية والاقتصادية الأخرى، وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع وتنمية مستدامة ذات نتائج اجتماعية عادلة.

Saturday 20th of April 2024 06:28:22 AM